

(المادة الثانية)

تسرى أحكام المادة السابقة على المشغولات التي قدمت إلى مصلحة بيع المصوغات والموازين لدمغها ولم يتم تسلمها إلى أصحابها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

ويعتبر صحيحا ما تم تحصيله من ١٨/١/١٩٧٧ من رسوم على المشغولات بعد دمغها بالفئات الآتية :

(أ) ٥٠ (خمسون مليما) عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحد أدنى ٣٠٠ (ثلاثمائة مليم) في الكمية الواحدة ويضاعف هذا الرسم على الوارد من هذه المشغولات من الخارج .

(ب) ١٠٠ (مائة مليم) عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها البلاتين بحد أدنى ٥٠٠ (خمسمائة مليم) في الكمية الواحدة .

كما يعتبر صحيحا ما تم تحصيله من ١٩٧٧/٣/١ من رسم إضافي بواقع ١٠٪ من قيمة المعادن الثمينة المصنعة محليا ، و ٢٠٪ من قيمة الوارد منها من الخارج .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٧ (١٣ يونيو سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٧٦

بشأن الموافقة على اتفاق التجارة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألبانيا الشعبية والموقع في تيرانا بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قرار :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاق التجارة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألبانيا الشعبية والموقع في تيرانا بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ (١٤ يونيو سنة ١٩٧٦)

أنور السادات

اتفاق تجارة

بين حكومة جمهورية مصر العربية  
وحكومة ألبانيا الشعبية

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألبانيا الشعبية رغبة منهما في تنمية وتقوية العلاقات بين بلديهما على أسس من المساواة والمنفعة المتبادلة ، اتفقا على ما يأتي :

(المادة الأولى)

ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألبانيا الشعبية كافة الإجراءات لزيادة حجم التجارة بين البلدين وخاصة فيما يتعلق بالسلع الواردة بالقائمتين (١) ، (ب) الملحقتين والتي تعتبران جزءا من هذا الاتفاق .

وتشمل القائمة (١) : صادرات جمهورية ألبانيا الشعبية إلى جمهورية مصر العربية .

وتشمل القائمة (ب) : صادرات جمهورية مصر العربية إلى جمهورية ألبانيا الشعبية .

ولا يقتصر التبادل على السلع الواردة في القوائم (١) ، (ب) وعلى ذلك يمكن للطرفين الاتفاق على تبادل سلع أخرى غير مدرجة في هذه القوائم

(ب) المزايا والتسهيلات الممنوحة أو التي تمنحها جمهورية مصر العربية  
للدول العربية

(المادة الخامسة)

تسدد المدفوعات الجارية لكل من السلع الألبانية والمصرية بالدولارات  
الحماية طبقاً لاتفاق الدفع الموقع في تيرانا في ١٤ أبريل سنة ١٩٧٦

(المادة السادسة)

يسمح كل من الطرفين للطرف الآخر بإقامة الأسواق والمعارض الدائمة  
أو المؤقتة لديه ويقدم له كافة التسهيلات اللازمة لإقامة هذه الأسواق  
والمعارض وذلك في حدود القوانين والنظم المعمول بها

(المادة السابعة)

يتم توريد السلع عن طريق إبرام عقود طبقاً لأحكام هذا الاتفاق  
فيما بين شركات التجارة الخارجية المرخص لها بجمهورية ألبانيا الشعبية  
والشركات والمؤسسات المرخص لها بجمهورية مصر العربية والأشخاص  
الطبيعيين والاعتباريين المرخص لهم بأعمال التجارة الخارجية بجمهورية  
مصر العربية .

يتم التعاقد على السلع المتبادلة على أساس الأسعار العالمية المعمول بها  
يوم إبرام العقد .

(المادة الثامنة)

تظل العقود التي تبرم في نطاق هذا الاتفاق سارية المفعول حتى ٣١ ديسمبر  
سنة ١٩٧٦

(المادة التاسعة)

يجتمع ممثلي الدولتين المتبادلتين إذا لزم الأمر لحل ما قد ينشأ من مشاكل  
خلال فترة سريان هذا الاتفاق .

(المادة الثانية)

يتم التبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية وجمهورية ألبانيا الشعبية  
وفقاً للقوانين والنظم الخاصة بالاستيراد والتصدير المعمول بها والتي قد يعمل بها  
في كلا البلدين خلال فترة سريان الاتفاق

واتفق الطرفان على إصدار ما يلزم من أفون الاستيراد والتصدير للسلع  
الألبانية والمصرية طبقاً للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها في كلا البلدين .

(المادة الثالثة)

يتعهد الطرفان بعدم إعادة تصدير البضائع التي يستوردها أي منهما  
من الآخر إلى بلد ثالث قبل الحصول على موافقة كتابية سابقة من بلد المنشأ .

(المادة الرابعة)

يمنح كل من الطرفين الطرف الآخر شرط الدولة الأولى بالرعاية  
على أساس المعاملة بالمثل لسلعة .

وتسرى هذه المعاملة على جميع المسائل المتعلقة بالجمارك والرسوم الجمركية  
والمصاريف وغير ذلك من إجراءات الدفع كما تسرى أيضاً على جميع  
الصادرات والواردات وعلى تراخيص الاستيراد والتصدير وذلك دون  
الإخلال بالأحكام الواردة بالمادة الثانية من هذا الاتفاق .

كما تسرى هذه المعاملة أيضاً على سفن كل من الدولتين عند دخولها  
الموانئ أو الخروج منها وبالنسبة لرسوم الموانئ التي تحصل فيها ،  
والامتيازات التي تمنح بواسطة القواعد السارية للسفن عند رسوها في الموانئ .

ولا تسرى الأحكام المبينة أعلاه على :

(١) المزايا والتسهيلات التي يمنحها كل من البلدين للدول المجاورة  
وكذلك المزايا والتسهيلات الناشئة من اتحاد جمركي يكون  
أو يصبح أي من الطرفين عضواً فيه .

( المادة العاشرة )

يسرى هذا الاتفاق بصفة مؤقتة اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه وبصفة نهائية من تاريخ إخطار كل طرف للآخر بإتمام التصديق عليه طبقاً لإجراءات القانونية في كل بلد، ويظل هذا الاتفاق سارياً حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦. ويسريان هذا الاتفاق يعتبر اتفاقاً للتجارة وادفع المبرم بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألبانيا الشعبية الموقع عليه في القاهرة بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٢ لافيا .

حرر ووقع في تيرانا في ١٤ أبريل سنة ١٩٧٦ من ثلاث نسخ أصلية باللغات العربية والألبانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية الرسمية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية  
عن حكومة جمهورية ألبانيا الشعبية

قائمة ( ١ )

صادرات جمهورية ألبانيا الشعبية إلى جمهورية مصر العربية

السلع	القيمة بالدولار
أسماك محفوظة	٥٠٠٠٠
أسلاك نحاس	٣٧٥٠٠٠
خشب قشرة وخشب باركيه	٥٠٠٠٠٠
كبريت	٣٠٠٠٠
مواد صباغة	٥٠٠٠٠
خام نحاس	١٥٠٠٠
كابلات	١٥٠٠٠٠
كابلات ضغط عال حتى واحد كيلوات	١٥٠٠٠٠
كابلات كونترول	٢٠٠٠٠٠
ملابس ومصنوعات منسوجة مختلفة	٣٠٠٠٠٠
جلسرين قمع (٩٨) %	٥٠٠٠٠
كرتون	٥٠٠٠٠
أسمنت	٣٠٠٠٠٠
خام حديد نيكل	١٥٠٠٠٠
متنوعات	٢٠٠٠٠٠

٣٥٧٠٠٠٠

قائمة (ب)

صادرات جمهورية مصر العربية إلى جمهورية ألبانيا الشعبية

السلع	القيمة بالدولار
قطن	١٥٠٠٠٠٠
حامض كلوريديك	٥٠٠٠٠
مواشير زهر	١٨٠٠٠٠
أدوية	٢٠٠٠٠
إطارات سيارات	٢٠٠٠٠
أسمنت أبيض	١٠٠٠٠٠
رمال لصناعة الزجاج	٩٥٠٠٠
هيوكرليت الكالسيوم	٤٠٠٠٠
أحبال صلب	٤٠٠٠٠
بروكات النحاس	٧٠٠٠٠
وصلات مواشير سوداء ومجلفنة فطرة ٥ ، ٤ بوصة	١٥٠٠٠٠
مواشير صلب	٥٠٠٠٠٠
وصلات مواشير وقطع غيرها	١٠٠٠٠٠
طحينة	٢٥٠٠٠٠
متنوعات	٤٣٥٠٠٠

٣٥٥٠٠٠٠

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٧٦ الصادر بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٦ بشأن الموافقة على اتفاق التجارة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألبانيا الشعبية والموقع في تيرانا بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٤/٧/١٩٧٦

مادة وحيدة

ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التجارة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية ألبانيا الشعبية والموقع في تيرانا بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦

ويعمل به اعتباراً من ١٤/٤/١٩٧٦

تحريراً في ١٧ جادى الأولى سنة ١٣٩٧ ( ٥ مايو سنة ١٩٧٧ )

اسماعيل فهمى